E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1996/167
22 April 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والخمسون
البند ١٠ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الإشارة بصفة خاصة الى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

رسالة مؤرخة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وموجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف الى رئيس لجنة حقوق الإنسان

يشرفني أن أوجه اليكم هذه الرسالة بالإحالة الى الكلمة التي ألقاها ممثل ألبانيا في الدورة الثانية والخمسين للجنة حقوق الإنسان في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بشأن البند ١٠ من جدول الأعمال. فلقد تضمنت هذه الرسالة، كما جرت العادة، ادعاءات مختلقة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وعكست بالتالي سياسة التدخل المستمرة في الشؤون الداخلية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والدعوة الى انفصال الأقلية الألبانية في كوسوفو وميتوهيا اللتين تعتبران جزءا لا يتجزأ من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولقد أرسلت يوغوسلافيا في مناسبات كثيرة عدة تقارير الى محافل مختلفة للأمم المتحدة بشأن حالة حقوق الإنسان وحالة الأقليات في اقليمها، وكانت آخر مناسبة لذلك لدى تعليقها على التقرير المقدم من السيدة اليزابث ريهن، المقررة الخاصة للجنة.

ومنذ عدة سنوات الآن، يعمد ممثلو البانيا على تضليل اللجنة بتكرار الأكاذيب عن المخاطر المزعومة التي تهدد الأقلية الألبانية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبالادعاء بازدياد تدهور الحالة في كوسوفو وميتوهيا. وهم يعتقدون غالباً أن تكرار الأكاذيب سيؤدي في نهاية الأمر الى تصديقها. ولقد تبين هذه المرة أيضاً، نتيجة لعدم الاهتمام الواضح من جانب أعضاء اللجنة بمثل هذه الادعاءات، أن هذه

الجهود عديمة الجدوى. والادعاء بازدياد تفاقم الموقف نتيجة للتوقيع على اتفاق دايتون ليس مناسباً ومغرضا. وتأتي هذه الجهود في سياق محاولة ألبانيا الابقاء على هذه المسألة في جدول أعمال المؤسسات الدولية بأي ثمن، بهدف تدويلها، بينما يتمثل هدفها الفعلي والوحيد في انفصال كوسوفو وميتوهيا عن صربيا، وهو ما دعا ألبانيا الى الاعتراف بـ"جمهورية كوسوفو" غير المشروعة التي لا وجود لها.

وتسعى ألبانيا بلجوئها الى توجيه الادعاءات الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الى إخفاء ممارستها للتمييز المنتظم ضد أقليات الصرب والجبل الأسود واليونانيين وغيرهم من الأقليات القومية في أراضيها - في المجالات السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية واللغوية وغيرها من المجالات. ومؤخراً، زادت الضغوط وعمليات الازعاج على الأقليات الإثنية للصرب والجبل الأسود بدرجة خطيرة، حسبما يتبين من الاستيلاء على أراضيهم بالقوة، وعدم احترام ممتلكاتهم، ووضع المتفجرات في ديارهم، وازدياد اللجوء الى "حوارات التعارف" في مباني الشرطة. فترمي هذه التدابير الى التخويف وربما الى منع أنشطة رابطة الصرب والجبل الأسود في ألبانيا، التي تعمل حتى الآن بغير عقبات.

وليس هناك أساس من الصحة لعدم قيام سلطات الدولة باحترام "جميع الحقوق الشرعية"؛ وعلى العكس من ذلك، ترفض الأقلية الألبانية، بتوجيهات من زعمائها الانفصاليين، ممارسة حقوقها. ولذلك فإن الموضوع قيد البحث هو الانفصالية ومقاطعة المؤسسات المشروعة للدولة في جمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بهدف إقامة "جمهورية كوسوفو المستقلة". وتتمتع الأقلية الإثنية الألبانية في كوزميت بالحق في حرية التعبير والتعليم، وكذلك بوسائط إعلام بلغتها الأصلية، وبرعاية صحية وحقوق مدنية وسياسية واقتصادية وثقافية وغيرها من الحقوق والحريات دون أدنى تمييز.

ولا تمارس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أي قمع ضد أي مجموعة إثنية، ولا تقوم الشرطة بأي تعذيب أو تنكيل بالأحزاب السياسية. ويقدَّم الأفراد الذين ينتهكون القانون والذين يخالفون النظام الدستوري في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للمحاكمة. وتمارس جميع الأحزاب السياسية للأقليات القومية، بما في ذلك تلك الموجودة في كوسوفو، وزعمائها، أنشطتهم بحرية. وهم يتمتعون كذلك، رغم العلم باضطلاعهم بسياسات وأنشطة معادية ليوغوسلافيا، بحرية الانتقال في جميع أرجاء العالم، باعتبارهم حائزين على جوازات سفر يوغوسلافية سارية المفعول.

ويتجاهل الانفصاليون الألبانيون النداءات الموجهة اليهم من السلطات لدعوتهم الى الحوار مع ممثلي جمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ولا يعترفون نتيجة لذلك بالاستقلال الذاتي الحالي لكوزميت. وهم على خلاف الدولة التي ينتمون اليها الآن يخالفون الأحكام ذات الصلة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتصلة بحقوق والتزامات الأقليات.

وتشجب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مثل هذه المواقف والتصرفات من جانب ألبانيا وتعتبرها مخلة بالعلاقات الثنائية وتهديداً للسلم والاستقرار في المنطقة. وينبغي للدول الأعضاء في لجنة حقوق الإنسان، ولألبانيا نفسها، أن تؤثر على الأقلية الألبانية في كوزميت لوقف مقاطعتها وأن تشجعها على الاندماج في النظام السياسي لجمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للإستفادة من جميع التسهيلات المكفولة بموجب الدستور لمقاطعتها التي تتمتع بالحكم الذاتي في حل جميع القضايا المعلقة

بالأساليب الديمقراطية. ويقتضي هذا أيضاً تأييدها للدور البناء الذي تضطلع به جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في تنفيذ عملية السلم والاستقرار الكامل في اقليم يوغوسلافيا السابقة.

وأرجو التفضل بتوزيع هذه الرسالة على جميع اعضاء اللجنة وتعميمها كوثيقة من وثائق الدورة الثانية والخمسين للجنة حقوق الإنسان، في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال.

(التوقيع) ميروسلاف ميلوسيفيتش
القائم بالأعمال بالنيابة